

دفع انهيار نظام الثنائية القطبية و نهاية المواجهة بين الكتلتين إلى الواجهة مسألة إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم و ينظم العلاقات الدولية، في مرحلة اختفت فيها الحرب الباردة لتترك المجال واسعا لصراعات من نوع جديد، و برزت فيها بالمقابل مقولة نهاية التاريخ للتعبير عن انتصار الرأسمالية و اعتبارها النموذج الأمثل الذي بإمكانه بل يجب أن يحكم البشرية.

عالم ما بعد الشيوعية يطرح الكثير من التحديات على البشرية ، خاصة في أوروبا الغربية ، التي يجب عليها إدارة مرحلة انتقالية مثيرة و محيرة في آن واحد، مرحلة تفصل بين نظام منهيار و نظام جديد في إطار التشكل ، والذي يضاعف هذا التحدي هو أنه في اللحظة التي يتحرك فيها التاريخ في شرق أوروبا و باقي مناطق العالم التي فاجأتها الأحداث بسرعة فيها الكثير من الخطر ، يدخل البناء الأوروبي مرحلة جديدة من تطوره (اتفاقية أمستردام ، بحث الأورو، عمليتي التوسيع والتعميق) تستدعي الكثير من الجهد و التركيز.

في ظل هذا الواقع تحول المتوسط بصفته الشمالية والجنوبية إلى مسرح يصور تعقيدات الوضع الدولي و يجسد تناقضاته و توتراته ولا توازناته ، فالمتوسط اليوم يشكل سلسلة من الرهانات المصيرية بالنسبة لمستقبل أوروبا (رهان ديمغرافي ، اقتصادي ، سياسي و عسكري)، لأنه إذا كان صحيحا أن المتوسط يمثل خط التقاء بين صفتيه و مكان لانتقال وتبادل كثيف ، فإنه صحيح كذلك كما يشير إلى ذلك محمد أركون يشكل مجالا للتمايز بين الهويات والثقافات وفضاء للرفض الموروث، وللحروب القاتلة والرغبات المدمرة (حركة الاستعمار ، تهويد فلسطين ، مشكلة قبرص ، المأساة البلقانية ...) ، فالمتوسط اليوم يفصل بين عالمين ، واحد في الشمال تشكله مجموعة من الشعوب الغنية ، تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية ، في طريقها لتجسيد بناء سياسي واقتصادي موحد ، والآخر في الجنوب أهم ما يميزه: شعوب فقيرة ، نمو ديمغرافي كبير، مجتمعات ذات بني تقليدية ، نزاعات حادة ، تمزقات داخلية...

وهنا نشير إلى أنه لا توجد منطقة في العالم تجسد فيها التعارض بين الشمال و الجنوب بهذا الشكل الحاد و القريب كما هو عليه في النخوم المتوسطية على حد تعبير **JEAN CHRISTOPHE RUFFIN** في كتابه 'أوهام الإمبراطورية و عظمة البرابرة' و الذي اعتبر فيه المتوسط منطقة لا توازن و توتر بين الشمال و الجنوب .

يضاف لما سبق سرعة التطورات التكنولوجية و ظاهرة العولمة و التكتلات الإقليمية التي أعادت توزيع الأدوار على المستوى العالمي (الثلاثية القطبية) ، فالملاحظ اليوم أن التخلف أخذ يتركز في بعض الجهات و الدول من جهة ، و من جهة أخرى نشهد دخول بعض الدول الأخرى عهد ما بعد الثورة الصناعية ، هذين المشهدين يسيران بالبشرية نحو الانقسام إلى عالمين متصارعين.

ضمن آفاق محيرة كهذه ، لا إنشاء قوات التدخل السريع ولا امتلاك القدرة على استعمال القوة بإمكانهما إطفاء الحرائق التي ستلتهم مع الوقت كل المتوسط دون استثناء إذا لم يتدارك الأمر .

وعليه يبدو أن وحده عقد حقيقي للتنمية بين ضفتي المتوسط بإمكانه ضمان الأمن الشامل و الجماعي في المنطقة ، و هو ما يستدعي جهدا أكبر من مجرد إنشاء منطقة للتبادل الحر ، إنه يستدعي مشروع مارشال جديد لفائدة دول حوض المتوسط .

حول كل هذه المعطيات جاءت فكرة هذا الكتاب لمناقشة الفرص و المحاذير التي يطرحها مشروع الشراكة الأورومتوسطية .

والسؤال المركزي المطروح في هذه الدراسة هو: هل يمكن اعتبار مشروع الشراكة الأورومتوسطية دعوة لبناء منطقة للسلام و الأمن و الرفاه المشترك ؟ أم محاولة لتقسيم النفوذ على غرار سايكس بيكو بين التكتلات الكبرى و لكن في شكل جديد ؟، بمعنى آخر هل يمثل حوض المتوسط في المحيط الجديد الذي ترتب عن نهاية الحرب الباردة منطقة للمواجهة أم للتعاون ؟ فضاء للتضامن أم للصراع ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا فرضيتين أساسيتين، نحاول اختبارهما هما :

1-الشراكة الأورومتوسطية مشروع يهدف إلى نسج علاقات جديدة هدفها التنمية المشتركة وبناء منطقة سلام و أمن واستقرار مشتركة وفق ديناميكية جديدة.

2-مشروع الشراكة الأورومتوسطية مبادرة استراتيجية أوروبية ، تستجيب للتحديات الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ، في إطار ديناميكية العولمة/الإقليمية باعتبار حوض المتوسط مجال اقتصادي طبيعي لأوروبا . وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنه في الوقت الذي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تدعيم و تعميق مساره الاندماجي و توسيعه نحو الشرق ، تطرح مسألة علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول حوض المتوسط على عدة أصعدة ، فزيادة على الارتباط التاريخي و علاقة الجوار الجغرافي ، أوروبا معنية بالوضع في حوض المتوسط لاعتبارات استراتيجية واقتصادية ، فالمتوسط حلقة في مسار الإقليمية الذي تقوده أوروبا في مواجهة الغرب الآخر بعد اختفاء نظام الأحلاف العسكرية ، الذي سمح بتشكيل ثلاث كتل اقتصادية متنافسة حول كل من الولايات المتحدة و اليابان والاتحاد الأوروبي ، بالنسبة لهذا الأخير حوض المتوسط و أوروبا الشرقية يمثلان الفضاء المفضل لتأسيس تكتلها .

في ظل هذا الواقع استقطب موضوع الشراكة الأورومتوسطية اهتمام الساسة و الخبراء و حتى الرأي العام ، لماله من أهمية يمكن أن تؤثر على توجهات و مستقبل المنطقة .

لقد تعدى موضوع الشراكة الإطار النظري بعد تحوله إلى مشروع يحاول أن ينسج علاقات جديدة في المنطقة ، بين الاتحاد الأوروبي من جهة وباقي الدول المتوسطية من جهة أخرى .

هذا المشروع أثار تساؤلات مختلفة عن مآلاته ، و عن الكيفية التي تسيّر بها علاقات أطراف هذا المشروع ، وبما أننا معنيين بصفة مباشرة بهذا المشروع ، جاءت هذه الدراسة لتعنى باستكشاف أبعاد تلك الشراكة ورهاناتها الحقيقية ، و التعرف على الفرص و التحديات التي يطرحها المشروع، لأنه يبدو أنه إذا كان الأمر واضحاً و محسوماً بالنسبة للموضوع في الشمال ، فإنه غامض و مازال يحيط به كثير من الضبابية في الجنوب. هذا راجع في اعتقادي لغياب الدراسات الأكاديمية من جهة ،

وكذا للأوضاع التي تعيشها معظم دول جنوب حوض المتوسط ، التي ما تزال لم  
تصل في توجهاتها الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة من جهة أخرى .  
لذلك حاولنا في هذه الدراسة أن نفهم هذا المشروع من خلال  
ثلاثة فصول، حيث خصصنا الفصل الأول للتحدث عن التحولات الدولية التي  
أعقبت نهاية الحرب الباردة والتي يمكن تلخيصها في:

-نهاية نظام الثنائية القطبية من الجانب الهيكلية.

-نهاية الحرب الباردة من الجانب الاستراتيجي.

-العولمة/الإقليمية من الجانب الاقتصادي.

ثم حاولنا أن نناقش انعكاسات هذه التحولات على حوض  
المتوسط من خلال رصد المعطيات الجديدة في المتوسط بعد  
الحرب الباردة والتي أجمناها في:

-مسار عملية السلام في الشرق الأوسط وأثره على الأمن في المتوسط.

-تطور عملية التكامل في أوروبا و أثرها على دول جنوب الحوض .

-المرحلة الانتقالية التي تعيشها معظم دول الحوض.

و نهاية هذا الفصل خصصناها لانعكاسات التحولات الدولية على الجنوب.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة وتحليل مشروع الشراكة  
الأورومتوسطية، حيث حاولنا أن نفهم المنطق الذي يحكم السياسة  
المتوسطية الأوروبية وهذا من خلال التركيز على:

-بروز التنافس الأوروبي الأمريكي على الحوض.

-عملية التحول الديمقراطي في جنوب الحوض.

-تشكل ثنائية شمال/جنوب في حوض المتوسط عبر اتساع و تعمق  
الفوارق بين ضفتي الحوض.

-تتبع مراحل السياسة المتوسطية الأوروبية ، ودراسة المبادرات التي  
جاءت لتؤسس لهذه العلاقات .

-التركيز على مشروع برشلونة و ذلك بالرجوع إلى بدايات المشروع  
أولا، ثم التوقف عند ندوة برشلونة من خلال تحليل إعلان برشلونة على  
أساس ثلاثة محاور: -المحور السياسي الأمني

-المحور الاقتصادي الاجتماعي

-المحور الثقافي الإنساني

الفصل الثالث والأخير ركزنا فيه على تحديات وآفاق مشروع الشراكة ، وهذا بالنظر إلى الوضع القائم فعلا و واقعا من خلال :  
-التحدي الاقتصادي الاجتماعي حيث تطرقنا إلى تحدي التنمية في ظل مشكل المديونية، الذي قلص من هامش حركة الدول المدينة ، و رهن اقتصادياتها .

-التحدي الأمني حيث طرحنا مشاكل الهجرة و النمو الديمغرافي ، وعلاقتها بالأمن الأوروبي وفق المفهوم الجديد و الشامل للأمن.

-التحدي الديمقراطي و فيه حاولنا دراسة العلاقة بين التحول الديمقراطي و الاستقرار السياسي من جهة ، و التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

ثم قمنا بالتمعن في طبيعة الأسلوب الأوروبي في تنفيذ مشروع الشراكة و قارناه بأسلوب الولايات المتحدة مع دول شمال أمريكا ، و أسلوب اليابان مع دول جنوب شرق آسيا .

وأخيرا حاولنا تطبيق تقنية السيناريو لدراسة آفاق المشروع اعتمادا على معطيات إحصائية، و فرضيات نظرية، و وضعنا ثلاثة مشاهد هي :

-سيناريو النجاح و هو مرتبط بنجاح عملية الاندماج في أوروبا  
-سيناريو الإخفاق و هو مبني على أساس تعطل مسار برشلونة  
-سيناريو اتجاهي و هو قائم على أساس بقاء العلاقات بدون تغيرات جذرية في المستقبل.  
و أود أن أشير في الأخير إلى الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة ، فبحكم أن طرفي مشروع الشراكة يعيشان تحولات عميقة ( من جهة أوروبا مشغلة ببناء البيت الأوروبي و مسار الاندماج ومآلاته ، و من جهة أخرى دول الضفة الجنوبية تواجه مشاكل اقتصادية و سياسية خطيرة ) وجدنا صعوبة كبيرة في حصر و متابعة كل الأحداث بفعل تسارعها و تكاثرها، فالحرية التي تعرفها منطقة المتوسط وتداخل سلوكيات دول شمال و جنوب المتوسط تعطي فكرة عن صعوبة الدراسة. ومع الإقرار أخيرا أن هذه الدراسة هي محاولة للاقترب من موضوع متحرك يصعب رصده، إلا أننا نعتبرها جهدا إضافيا من أجل المساهمة في فهم واستيعاب الرهانات الحقيقية في المنطقة، وهو جهد متواضع أضمه إلى جهود الباحثين من أجل تطوير قدرة تحليلية بـ...مكنها استيعاب ما هو مطروح و تقديم بدائل لما هو قائم .